جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية فى مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Developing the performance of the foreign trade sector in Egypt to achieve the sustainable development goals
إعداد	أسماء فاروق عبد اللطيف أحمد
إشراف	ا.د/ محمد عبد الشفيع عيسى

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

المخلص:

من خلال هذا البحث، تم تناول بعض مؤسسات التجارة الخارجية كأهم ركيزة تنظيمية لقطاع التجارة الخارجية، من خلال تسليط الضوء على دورها فى ادارة و تحفيز التجارة الخارجية و العقبات التى قد تؤثر على أدائها، حيث تعد التجارة الخارجية أساساً لمزيد من التنمية الاقتصادية. وقد هدف البحث الى دراسة امكانية تطوير الأداء المؤسسى لتسهيل المناخ المؤدى إلى التجارة الدولية، بالتطبيق على قطاع التجارة الخارجية بوزارة الصناعة و التجارة الخارجية بمصر، باستخدام أدوات البحث التطبيقى المتمثلة فى صحيفة الاستبيان و اجراء المقابلات الشخصية لذوى المناصب القيادية بكلاً من قطاع التمثيل التجارى و قطاع الاتفاقيات و التجارة الخارجية، لاستطلاع آرائهم (من خلال الاستبانة) بشأن مشكلات و آفاق التطوير. و قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفى – التحلبلى.

و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، انخفاض عدد الممثلين التجاريين نتيجة الاتجاه الحكومى لترشيد الانفاق، بالإضافة إلى ضعف مهارات العاملين في القطاع التجارى بسبب ضعف برامج التدريب . كما أن المشاكل الجمركية تمثل احد العوائق امام التجارة الخارجية بالنسبة للدول خارج الاتفاقيات الدولية.

و قد أوصت الدراسة برفع كفاءة البنية التحتية في مجال التصدير، خاصة دعم النقل واللوجستيات حتى وصول البضائع للموانيء المصرية، بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية. و زيادة عدد افراد بعثات التمثيل التجارى، بالإضافة الى زيادة البرامج التدريبية الموجهة للعاملين بقطاع التجارة الخارجية بما يسهم فى رفع كفاءتهم. و استمرار التركيز على الدول الافريقية بصفة عامة و دول حوض النيل بصفة خاصة، كذلك تعزيز جهود زيادة الصادرات السلعية و الخدمية الى المنطقة العربية، و خاصة فى ظل الظروف السياسية فى السنوات الأخيرة. و أيضاً أهمية شراء التكنولوجيا الحديثة و تكثيف الانفاق على البحث العلمى و التحول الرقمى و زيادة الحوافز للشركات لدعم التطور التكنولوجى.

الكلمات المفتاحية:

الاتفاقيات التجارية - تطوير التجارة الخارجية - التمثيل التجارى - قطاع التجارة الخارجية

Abstract:

Through this research, some foreign trade institutions were addressed as the most important regulatory pillar of the foreign trade sector, by highlighting their role in managing and stimulating foreign trade and obstacles that may affect their performance, as foreign trade is a basis for further economic development. The aim of the research was to study the possibility of developing institutional performance to facilitate the climate conducive to international trade by applying to the Egyptian Ministry of Industry and Foreign Trade's foreign trade sector, using applied research tools such as Questionnaire Newspaper and interviewing leading positions in the trade representation, agreements and foreign trade sectors to solicit their views (through identification) on development issues and prospects. The study followed the descriptive method of degradation.

The study found that the number of trade representatives decreased as a result of government spending rationalization and the skills of those in the commercial sector were weakened by poor training programmers. Customs problems are also an impediment to foreign trade for countries outside international agreements.

The study recommended increasing the efficiency of export infrastructure, especially supporting transport and logistics until goods arrive at Egyptian ports, with the aim of increasing the competitiveness of Egyptian exports. The number of trade representative missions increased, as well as training programs targeted at foreign trade workers increased their proficiency. The continued focus on African countries in general and the Nile Basin countries in particular, as well as strengthening efforts to increase exports of goods and services to the Arab region, especially under the political circumstances of recent years. The importance of buying new technology, intensifying spending on research, digital transformation, and increasing incentives for companies to support technological development.

Keywords:

Foreign trade promotion - Foreign trade sector - Trade agreements - Trade representation.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
القسم: الأول الإطار النظرى	
مقدمة	4
مشكلة البحث	5
هدف البحث	5
أهمية البحث	5
فروض البحث	5
منهج البحث	5
حدود البحث	5
الدراسات السابقة	13-6
القسم: الثانى: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى	14
المبحث الثانى: الإختلالات الهيكلية فى تجارة مصر الخارجية	16
المبحث الثالث: الإطار المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية بوزارة الصناعة و التجارة الخارجية	21
المبحث الرابع: أدوات البحث التطبيقى (الإستبيان و المقابلة الشخصية)	26
المبحث الخامس: النتائج و التوصيات	29
المراجع	31
مصادر البيانات و المعلومات	32
ملاحق	33

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة _رؤية مصر 2030	17
2	مؤشرات ميزان المدفوعات المصرى وفقاً لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى(%) الفترة (2020/2019-2011/2010)	18

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الهيكل التنظيمى لوزارة الصناعة و التجارة الخارجية	21
2	الهيكل التنظيمى لقطاع التمثيل التجارى	23
3	الهيكل التنظيمى لقطاع الاتفاقيات و التجارة الخارجية	25

القسم الأول : الإطار النظرى

مقدمة:

جاء الهدف الثالث "اقتصاد قوى " من أهداف النسخة الجديدة ل "رؤية مصر 2030" تأكيداً على أهمية الدفع بعجلة الإقتصاد من خلال رفع معدل نمو الناتج المحلى كركيزة و رافد أساسى للتنمية، و تشكل التجارة الخارجية اداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية كما ان زيادة المشاركة فى التجارة الدولية يمكن ان يحفز النمو الاقتصادي الذى يشكل بدوره شرطاً ضروريا لتحقيق نتائج أوسع نطاقا عن طريق ربط الاسواق العالمية بالمنتجين و المستهلكين و خاصة فى البلدان النامية. حيث توفر التجارة الخارجية من خلال الصادرات و الواردات معاً قناة بالغة الاهمية لتدفق الأموال و التكنولوجيا و الخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الانتاجية فى كافة القطاعات و الذى يمثل ضرورة من اجل التحول الهيكلى للاقتصادات من خلال تعزيز القدرات الانتاجية و التصديرية التنافسية.

كما تزيد اهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية لأنها تلعب دوراً توازنيا فى الاقتصاد القومى من خلال تصدير فائض الانتاج عن الطلب المحلى و استيراد السلع التى لا تنتج محليا. و يترتب على زيادة الصادرات زيادة حصيلة النقد الأجنبى اللازم لاستيراد متطلبات التنمية و الاستفادة من مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الطلب على السلع و الخدمات داخل الدولة و بالتالى خلق طلب على مستلزمات الانتاج ، وكل ذلك يؤدى الى زيادة الدخول و بالتالى زيادة الطلب النهائى، مما يشجع على التوسع فى الطاقات الانتاجية و يؤدى الى تشجيع التقدم الفنى و ايجاد فرص جديدة للاستثمار و ما يترتب على ذلك من توسع جديد فى الانتاج والنمو. و يتطلب ذلك تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية فى مصر من خلال اتباع استراتيجية لتنمية الصادرات من خلال التوسع فى الأسواق المتاحة حاليا طبقاً لاتفاقيات التجارة الدولية وبخاصة التوجه نحو الأسواق الواعدة ، بالإضافة الى تعميق دور الممثليات التجارية من خلال اقامة المعارض المتخصصة و نشر الثقافة المصرية لخلق ميزة تنافسية للمنتجات المصرية خاصة التراثية منها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى دراسة تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية بمصر ، من خلال التطرق لواقع ذلك القطاع و أهميته و كفاءته، بإعتباره قطاع حيوى لما يقدمه من منافع و مزايا تعود على الاقتصاد القومى، منها زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجية، كما تقوم التجارة الخارجية بتصحيح ما يحدث من اختلالات فى الاقتصاد القومى، من خلال تهيئة الظروف المناسبة للتغلب على العقبات التى تعترض النمو المتوازن بين القطاعات المختلفة، من خلال استغلال العلاقة التشابكية بين الصادرات و الواردات و المتغيرات الاقتصادية .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة و تحليل الأداء المؤسسى كمدخل للتطوير التنظيمى لقطاع التجارة الخارجية فى مصر بالتطبيق على وزارة الصناعة و التجارة الخارجية المصرية.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الى كون التجارة الخارجية رافداً رئيسياً و مؤثراً فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث تقوم التجار الخارجية بتوفير السلع و الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات المحلية التى لا يتم انتاجها محلياً (من خلال الواردات) من ناحية، و من ناحية أخرى توفير النقد الأجنبى اللازم لسد الالتزامات الخارجية للبلاد (من خلال الصادرات)، و يتوقف مدى نجاحها على وجود مؤسسات قوية قادرة على ادارة و تحفيز عمليات التجارة الخارجية بالإضافة الى توفير الحماية اللازمة لها .

فروض البحث

- يشكل الأداء المؤسسى مدخلاً لتطوير أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية.
- يتحقق فى " قطاع التمثيل التجارى" مقومات الكفاءة التنظيمية لتحقيق أهدافه.
- يتحقق فى " قطاع الاتفاقيات و االتجارة الخارجية " مقومات الكفاءة التنظيمية لتحقيق أهدافه.

منهج البحث

تتبع الدراسة المنهج الوصفى – التحليلى من خلال وصف الظاهرة محل البحث، عن طريق عرض المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية، و جمع المعلومات من مصادرها الرئيسية من مراجع و مؤسسات، تحليلها بشكل موضوعى للوصول الى نتائج بالاستعانة بالمصادر و المراجع ذات الصلة.

حدود البحث

حدود مكانية: جمهورية مصر العربية(وزارة التجارة و الصناعة).

حدود موضوعية: الأداء المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية (قطاع التمثيل التجارى و قطاع الاتفاقيات و التجارة الخارجية.

حدود زمانية: الوضع الحالى 2022/2021م.

الدراسات السابقة

1- دراسة فادية عبد السلام، دراسة الأسواق الخارجية و سبل النفاذ اليها، القاهرة، 2003.

تناولت الدراسة أهمية العمل على زيادة تنافسية الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية و استكشاف جوانب الارتباط بين قدرة المنتجات التنافسية و فرصها فى النفاذ الى الأسواق العالمية. و ترتبط زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى و دعم القدرة على النفاذ الى الأسواق الدولية بالنشاط التسويقى بالإضافة الى استراتيجية تنمية الصادرات باعتبار ان التصدير قمة النشاط الانتاجى حيث يمكن للمنتج المحلى منافسة المنتج الأجنبى فى ظل الثورة التكنولوجية الجديدة.

و تتمثل مشكلة البحث فى تراجع تنافسية الصادرات المصرية فى الأسواق الدولية مما يتطلب من صانع السياسة الاقتصادية أن يعطى اهمية لدراسة الطلب العالمى و تحسين وضع الصادرات التنافسى لتسهيل نفاذها الى الاسواق الخارجية.

و يهدف البحث الى اجراء دراسات تفصيلية لمحددات القدرة التنافسية لمنتجات ترتبط بفروع صناعية اخرى بخلاف النباتات الطبية و العطرية و الزيوت و العجائن الطبية، الصناعات النسيجية و البرمجيات و الأدوية، و كذلك لفرص النفاذ لأسواق بعينها و التوصل لمقترحات سياسات و استراتيجيات و مؤسسات توجه متخذى القرار.

و قد تم تقسيم الدراسة الى ستة فصول تناولت:

تقديم رؤية عامة مفاهيمية لبيئة التسويق الدولى و استراتيجيات دخول الأسواق الدولية. كما بحثت المعوقات الداخلية و الخارجية للنشاط التسويقى المصرى، و توضيح المناطق ذات الأولوية فى السياسة التنافسية و قياس قدرة الصادرات المصرية على النفاذ الى السواق الخارجية. بالإضافة الى عرض فرص و آفاق نفاذ بعض المنتجات المصرية الواعدة، و توضيح محددات التوسع فى انتاج الصادرات التى تتمتع بميزة نسبية من النباتات الطبية و العطرية. كذلك دراسة القدرة التنافسية للصناعة النسيجية باعتبارها اهم السلع الصناعية المصدرة فى وقت البحث بالإضافة لصناعة البرمجيات كصناعة واعدة.

و قد خلصت الدراسة الى و ضع ملامح عامة لاستراتيجية دعم النفاذ الى الاسواق الخارجية تستند الى محورين:

المحور الأول: دعم القدرة التسويقية للاقتصاد المصرى من خلال:

- التركيز على الأسواق الواعدة من خلال ايجاد قنوات اتصال لتعريف المنتج المصر مع كبرى سلاسل المتاجر العالمية، و انشاء شركات متخصصة فى التسويق بالتعاون مع الكيانات العالمية المتخصصة،
- اعادة هيكلة الأجهزة المؤسسية المسئولة عن التصدير و التنسيق فيما بينها من خلال انشاء مراكز تجارية دائمة لعرض المنتجات المصرية بالتنسيق مع الشركات العالمية الكبرى، و الاشتراك الدائم فى الأسواق و المعارض الدولية المتخصصة و الإرتقاء بالكوادر الفنية العاملة فى مجال الترويج، و زيادة قيمة مخصصات

الدعم المقدمة للمعارض بما يضمن استمرارية تمثيل مصر، و اقتراح انشاء هيئة تمثل القطاع الخاص لتنشيط الصادرات غير الحكومية ترتبط بمكاتب التمثيل التجارى.

- الاهتمام بتطوير قاعدة للمعلومات عن التجارة الخارجية، اكثر تفصيلاً تراعى حجم الطلب فى الاسواق.
- الاهتمام بتطوير قطاع الخدمات المساندة للعملية التسويقية، و دراسة تخفيض تكلفة خدمات النقل عبر الموانئ و المطارات مع الأخذ فى الاعتبار ظروف التكلفة فى الدول المنافسة، و تمويل و ضمان الصادرات بواسطة استحداث ادوات جديدة لتمويل و ضمان الصادرات.

المحور الثانى: تبنى سياسات قطاعية و سلعية لتنمية الصادرات لكل من:

- النباتات الطبية و العطرية من خلال اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لزراعة النباتات العطرية و الطبية الهامة بشكل مجمع، و تشجيع المصدرين من خلال منح التيسيرات ، و انشاء قاعدة بيانات مركزية، و توجيه مراكز الابحاث الزراعية للمساعدة على تحسين سلالات هذه النباتات
- المنسوجات و الملابس الجاهزة من خلال اصلاح الهياكل التمويلية للوحدات الاقتصادية العاملة فى الصناعة، و الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبى فى مجال الملابس الجاهزة، و تأهيل الكوادر الفنية و تدريبها، و التفاوض مع الشركات العالمية لترخيص وضع شعار المنتج المصرى مثل القطن و السجاد.
- البرمجيات من خلال انشاء اتحاد للصناعة لتطويرها و تسويقها و تمويل انشطة البحث و التطوير و السعى على سد الفجوة التعلمية بما يتماشى مع احتياجات الصناعة.
- الأدوية من خلال زيادة مخصصات البحث العلمى و تسهيل اجراءات تسجيل الدواء فى الخارج و منح حوافز للوكلاء التجاريين للدواء المصرى بالخارج.

2- دراسة نور الدين هرمز، ثناء أبازيد و غياث أصلان، متطلبات تطوير مؤسسة التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، سوريا، 2008.

ركزت الدراسة على متطلبات تطوير مؤسسات التجارة الخارجية السورية من خلال تسليط الضوء على واقع مؤسسات التجارة الخارجية و أهميتها و كفاءتها و مدى فاعليتها و آلية عملها و امكانية إعادة هيكلتها و دمجها بمؤسسة واحدة . و تتمثل مشكلة البحث فى استمرار العمل بالأساليب الادارية التقليدية مما يؤثر على قدرتها على الاستمرار و تحقيق الأرباح فى ظل الانفتاح على الأسواق العالمية و شدة التنافسية.

و تأتى اهمية البحث كون مؤسسة التجارة الخارجية ذات تأثير مباشر فى تحديد حجم الانتاج و الدخل و توظيف رأس المال ، بالإضافة الى اختصاص مؤسسة التجارة الخارجية باستيراد كافة السلع المصنعة اتى يحتاج اليها الاقتصاد السورى ، و ذلك لضعف امكانياته عن القيام بمثل هذه الصناعات ، و بالتالى لا يمكن للاقتصاد السورى الاستغناء عن مؤسسة التجارة الخارجية و نشاطها فى استيراد السلع الضرورية اللازمة لعملية التقدم و التنمية الاقتصادية.

و يهدف البحث الى التركيز على تجربة اعادة هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية و انعكاس ذلك على النمو الاقتصادى، من حيث تحديد الدور المستقبلى لمؤسسات التجارة الخارجية و ذلك فى ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية، بالإضافة لتحليل الآثار المترتبة على اعادة هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية السورية فى ظل التطورات الدولية.

و قد جاءت فرضيات البحث للإجابة على التساؤلات المطروحة فى مشكلة البحث على النحو التالى:

- اعادة هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية و دمجها و تفعيل دورها فى تنشيط حركة التجارة الخارجية لتحقيق الوفر و مكاسب اقتصادية و اجتماعية.
- تفعيل دور مؤسسة التجارة الخارجية السورية يتوقف على مدى مساهمتها فى عملية التنمية الاقتصادية فى ظل المتغيرات الدولية (اتفاقيات الشراكة الأوربية–الشراكة العربية الحرة الكبرى –منظمة التجارة العالمية)، و تحويلها من مؤسسة استيراد الى مؤسسة استيراد و تصدير ، استناداً لمبدأ اقتصاد السوق المباشر.

و قد اتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى لمعرفة التطورات الزمنية و التحليل الموضوعى لعمل هذه المؤسسات و بيان ايجابية إعادة هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية.

و من أهم النتائج التى توصل اليها البحث:

- إن عملية اعادة هيكلة ودمج مؤسسات التجارة الخارجية لم تحقق النتائج المرجوة منها، و بالتالى زاد العبء على المؤسسة الجديدة المشكلة ، لأنها ورثت السلبيات و المشاكل التى كانت تعانى منها المؤسسات السابقة المدمجة و ذلك نتيجة ان الجهات الرسمية التى كلفت بعملية اعادة الهيكلة و الدمج لم تتمتع بالخبرة الكافية لعملية اعادة الهيكلة.
- لا توفر المؤسسة الجديدة فرص عمل لوجود فائض من العمالة من المؤسسات التى تم دمجها.
- تعانى تجارة سورية الخارجية من خلل كبير نتيجة عدم قدرة الجهود الرسمية من تمكين مؤسسة التجارة الخارجية بتركيز جهودها على الصادرات و الواردات على حد سواء.
- صعوبة تطبيق سياسة إحلال الصادرات محل الواردات لاعتماد الاقتصاد السورى بشكل رئيسى على الواردات من السلع و الخدمات و ذلك نتيجة لتبنى استراتيجية تجارية غير متوازنة بين التصدير و الاستيراد.

و قد جاءت توصيات البحث بما يلى:

ضرورة اعادة النظر بالقوانين و التشريعات و بخاصة قانون احداث المؤسسة الموحدة الجديدة بما يمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، و الغاء عمولات مؤسسة التجارة الخارجية كونها تشكل تكلفة اضافية على التكلفة النهائية للسلعة. و تنظيم و تطوير القطاع التجارى ، و توفير المعلومات التى تهم الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية من القطاعين العام و الخاص ، و ضرورة التركيز على تسويق و ترويج خدمات المؤسسة.

3- دراسة أمانى فاخر، المحددات المؤسسية لتدفقات التجارة الدولية: دراسة تطبيقية على مصر، القاهرة، 2018.

بحثت الدراسة دور الأداء المؤسسى للدولة فى التأثير على تدفقات التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة من (1995-2014) ، فى ظل الانفتاح التجارى للدول النامية سعياً للاندماج و التكامل فى الاقتصاد العالمى. وقد سعت الكثير من الدول الى وضع برامج و سياسات و تشريعات بهدف رفع الكفاءة الانتاجية و تسهيل التبادل التجارى، و اعادة النظر فى السياسات و الحوافز الضريبية و تيسير الإجراءات و العمل على اتساع حجم السوق، و ذلك فى اطار سعى تلك الدول لزيادة الانفتاح التجارى و تحسين ميزانها التجارى ، إلا أن ذلك لم يحدث فى الكثير من الدول ، كدول منطقة الشرق الأوسط و دول شمال افريقيا.

فى هذا الإطار ركزت الدراسات على أهمية العوائق غير التقليدية للتجارة الخارجية من خلال تفهم دور و أهمية الأداء المؤسسى فى الأداء الاقتصادى. و قد نجحت تلك الدراسات فى اثبات أهمية دور و تأثير الأداء المؤسسى اقتصادياً، إلا ان العديد منها قد أوضح غموض العلاقة بين الأداء المؤسسى و التجارة ، و يرجع ذلك الى عينات و طرق القياس.

و يتمثل هدف البحث فى الاجابة على التساؤل "إلى أى مدى يساعد تحسين الجودة المؤسسية فى زيادة تدفقات التجارة الخارجية المصرية؟" ، من خلال دراسة تأثير العوامل المؤسسية على تدفقات التجارة الخارجية بمصر.

اعتمد البحث على قياس تأثير الجودة المؤسسية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات كمؤشر الحوكمة و الحرية السياسية.

وقد أشارت نتائج الدراسة من الناحية النظرية الى ان تحسين الأداء المؤسسى للدولة يؤدى الى تقليل عدم التأكد من تنفيذ عقود المعاملات ، بالإضافة لزيادة الثقة فى الحوكمة الاقتصادية ، مما يؤدى الى تقليل تكلفة المعاملات بصورة مباشرة ، و زيادة الأمان من ناحية حقوق الملكية، كذلك يشير بشكل غير مباشر الى الجدية و الشفافية و الالتزام فى المعاملات الاقتصادية، مما ينعكس بالإيجاب على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر و زيادة التجارة الخارجية.

و من الناحية التطبيقية، توصلت نتائج الدراسة من خلال الإجابة على تساؤل البحث ، الى اثبات التأثير الايجابى و المعنوى للمحددات المؤسسية على تدفقات التجارة الخارجية فى مصر خلال فترة الدراسة. و تؤكد الدراسة على أهمية الدور المؤسسى فى تشجيع و تهيئة المناخ المناسب للأعمال ، و قد أوضحت الدراسة أيضاً تأثير العوامل غير المؤسسية على التجارة كالتمويل و التنمية الاقتصادية بالاعتماد على آلية السوق الحر و تحرير التجارة الدولية، مما يساعد مصر كدولة نامية على تحفيز و زيادة حجم الاستثمارات و التجارة ، مما يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلى، بالإضافة زيادة قدرتها على الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

و قد جاءت توصيات الدراسة على النحو التالى :

- يتعين على الدولة القيام بتحسين الجودة المؤسسية لزيادة تجارتها الخارجية ، كونها محددات غير تقليدية تلعب دوراً رئيسياً يؤثر على الكثير من المتغيرات الاقتصادية التنموية ، من بينها التجارة الخارجية.
- ضرورة وضع الإصلاح المؤسسى كأولوية على قائمة أجندة صانعى السياسة فى مصر نظراً لتأثير الأداء السيء نسبياً بشكل مباشر على ضعف قدرة مصر على الاندماج فى الاقتصاد العالمى.
- احتياج مصر لخبراء متخصصين فى الإصلاح المؤسسى، حيث ان غياب الاصلاح المؤسسى يمثل عائق امام الاصلاح الاقتصادى، و بالتالى فإن الاصلاح المؤسسى سوف ينعكس فى صورة أداء جيد للحكومة يعمل على تحقيق النمو المستدامة لكافة اوجه النشاط الاقتصادى للدولة بما فيها تدفقات التجارة الخارجية.

4- نجلاء علام، سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية و العالمية، القاهرة، 2018.

تبحث الدراسة وضع الصادرات السلعية غير البترولية مع المستجدات العالمية و الاقليمية و اهم معوقات التصدير بالإضافة لأهم الأسواق المتنامية و المستهدفة.

و تهدف الدراسة الى طرح مجموعة من السياسات لتنمية الصادرات السلعية و دعم قدرتها التنافسية للنهوض بقطاع الصادرات السلعية غير البترولية بمصر باعتبارها المحرك الرئيسى لعملية التنمية المستدامة.

و قد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى و استقصاء المؤشرات و تحليل البيانات و الاحصاءات المتعلقة بموضوع البحث لتحديد المتغيرات المؤثرة على قطاع الصادرات السلعية غير البترولية، واستخدام التحليل الرباعى للصادرات السلعية لتوضيح نقاط القوة و الضعف بالإضافة للفرص و التهديدات للصادرات السلعية بمصر.

و قد انتهى البحث الى النتائج من ابرزها:

- يمثل تراجع معدل النمو العالمى و تباطؤ الطلب العالمى على الصادرات و زيادة الحمائية و بعض المتغيرات الاقليمية و المحلية بالأخص عدم الاستقرار السياسى و الاقتصادى ما بعد ثورة 25 يناير 2011 اهم المؤثرات على تجارة مصر الخارجية و خاصة الصادرات .
- تعد الاتفاقيات الخارجية بالإضافة لتكلفة النقل و الاتصالات و اللوجيستات من أهم العوامل المؤثرة فى صادرات مصر السلعية.
- يقوم الاستحواذ على الأسواق الخارجية من خلال الابتكار التكنولوجى لإيجاد منتجات جديدة للتصدير

و من أهم توصيات الدراسة:

- تعزيز بعض الاتفاقيات الخارجية لتنمية الصادرات السلعية المصرية ، بالتركيز على القارة الافريقية، و زيادة التجارة البينية العربية فى ضوء الواقع الرهن للاقتصاديات العربية.
- دفع مكاتب التمثيل التجارى الى تقديم دور ايجابى فى مجال ترويج الصادرات من خلال دراسة الأسواق الخارجية و توفير المعلومات عن المنتجات المصرية.

5- دراسة مديحة بن ذكرى بن علو، شبيان نصيرة، دور اعادة تأطير و اصلاح التجارة الخارجية فى تنمية الاقتصاد الوطنى الجزائرى: التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير، الجزائر، 2019.

اهتمت هذه الدراسة بقطاع التجارة الخارجية لما له من دور حيوى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تشكل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج القومى الإجمالى للدول، و يتحقق ذلك من خلال الاهتمام بإصلاح قطاع التجارة الخارجية.

و قد هدفت تلك الدراسة الى دراسة الاصلاحات التى تعرض قطاع التجارة الخارجية الجزائري و دورها فى تنمية الاقتصاد المحلى. و قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفى للإجابة على اشكالية البحث، و ذلك من خلال دراسة الاصلاحات التى تعرض لها قطاع التجارة الخارجية الجزائرى، و مدى تأثر الاقتصاد المحلى الجزائرى بها، من خلال الدراسة تبين قيام الدولة الجزائرية بإصلاح التجارة الخارجية بواسطة تحريرها مع بداية التسعينات و قد تم ذلك على مرحلتين.

المرحلة الأولى: التحرير الأولى لقطاع التجارة الخارجية

تم ذلك من خلال اصدار قانون يقضى بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و بموجب ذلك القانون أصبح بمقدور كل منظمة عامة أو خاصة و كذلك بإمكان كل شخص طبيعى أو معنوى القيام بالتجارة الخارجية. و قد كانت لهذه المرحلة آثار سلبية عى الاقتصاد المحلى نظراً لعشوائية التطبيق ، مما أثر على رصيد الدولة من العملات الجنبية و بالتالى زيادة عبء الدين ، و ظهور خلافات بين الحكومة و البنك المركزى حول معايير التمويل.

المرحلة الثانية : مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية

جاءت هذه المرحلة نتيجة لتفاقم المديونية و دخول الدولة الجزائرية فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى ، أتت نتيجة المفاوضات بفرض صندوق النقد الدولى برامج اصلاح اقتصادية شملت اجراءات موسعة لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية ، و الغاء القيود على الصادرات و السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية، و خفض التعريفة الجمركية على الواردات ، وقد واجهت خفض التعريفة الجمركية انتقادات حيث وصفت بأنها تعريفة لمعاقبة الانتاج المحلى بدلاً من حمايته.

و أخيراً قد انعكست عملية إصلاحات قطاع التجارة الخارجية بالإيجاب على النمو الاقتصادى و زيادة ايرادات الدولة من الحصيلة الجمركية و تعميق دور القطاع الخاص و مساهمته فى ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية و المالية المتاحة و رفع تنافسية المنتج المحلى بالإضافة الى تعزيز فرص اقامة صناعات حديثة كنتيجة لحرية انتقال التكنولوجيا و الافكار و الأموال .

و من الاثار السلبية لتلك الاصلاحات تفوق المنتجات الأجنبية المستوردة ذات المواصفات الأفضل و السعر الأدنى على المنتج المحلى ، و لمواجهة ذلك قامت الدولة الجزائرية بإعادة تأطير قواعد الاستيراد لحماية المنتج المحلى.

6- دراسة حسين صالح، سياسات الإصلاح الاقتصادى و آثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، القاهرة، 2020.

تناول البحث دراسة و تحليل تقييم أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على هيكل التجارة الخارجية المصرى للوصول الى توصيات تساعد فى اصلاح الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها، من خلال متابعة و تقييم تجارة مصر الخارجية و عرض الاختلالات الهيكلية بين الصادرات و الواردات ، و توضيح آثار تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى .

كما عرض البحث تقييم لأثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة و الصناعة على هيكل تجارة مصر الخارجية ، و قد خلص البحث اى ان الهيكل التنظيمى الحالى يفى باحتياجات القطاع الصناعى ، بينما لشار الى ضعف قطاع التجارة الخارجية مقارنة بقطاع الصناعة ، حيث لم يحظى قطاع التجارة الخارجية الاعلى ثلث الهيكل فقط، و يواجه قطاع التجارة الخارجية كثير من التحديات أهمها زيادة الواردات الاستهلاكية و الوسيطة و عجز النقد الأجنبى و تمويل التجارة الخارجية ،بالإضافة لضعف مهارات العاملين فى القطاع التجارة الخارجية لنقص برامج التدريب بالمقارنة بالقطاع الصناعى.

و من أهم توصيات الدراسة ما يلى:

الدراسة بأهمية تطوير أساليب متابعة و تخطيط التجارة الخارجية ، و التنسيق بين الجهات المسؤولة عن اعداد خطة التجارة الخارجية و الاهتمام بسياسات و برامج و تشريعات الاصلاح الهيكلى للصادرات و الواردات و الانتاج و الاستثمار و ذلك لتحقيق الاصلاح الهيكلى لميزان المدفوعات و الاقتصاد المصرى.

7- كهينة رشام و أحمد جميل، تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات: دراسة حالة الجزائر، الجزائر، 2021.

تناولت الدراسة الدور الذى يمكن ان يلعبه تطوير التجارة الخارجية ، كونه قطاع حيوى يوفر العملات الأجنبية و المزايا التى تعود بالنفع على الاقتصاد المحلى ، على الخص الاهتمام بتنويع الصادرات.

و تمثلت مشكلة البحث فى تبنى الاقتصاد الجزائرى مجموعة من الاستراتيجيات و الاصلاحات لتطوير الصادرات فى اطار سعيه للاندماج فى الاقتصاد العالمى، ، إلا أن الاقتصاد الجزائرى قد اعتمد على نمط انتاجى واحد تمثل فى المحروقات، بما انعكس سلباً على معدلات التصدير، نظراً لتقلبات الاسعار العالمية. مما دفع الدولة الى انتهاج سياسة لدعم التجارة الخارجية الجزائرية لتحرير البلاد من هيمنة هذا القطاع، من خلال وضع استراتيجيات تتبنى نمط انتاجى بديل يركز على التنوع الاقتصادى.

و يهدف البحث الى تعريف التجارة الخارجية و توضيح المزايا التى تعود بالنفع على الدول من خلال تطويرها، و الوقوف على الوضع الراهن للاقتصاد الجزائرى و امكانات تنويعه خارج قطاع المحروقات.

و قد اتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى لوصف الظاهرة محل الدراسة لتحليلها لتوضيح مفاهيم التجارة الخارجية و علاقتها بالصادرات، كما اتبع منهج دراسة الحالة لتحليل احصائيات المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة من (2008-2019) ، و قد استخدمت بعض المتغيرات فى التحليل بتلك الدراسة و هى التركيب السلعى للصادرات غير النفطية، و تطور الصادرات غير النفطية مقارنة بالصادرات الاجمالية، و تطور الميزان التجارى، و نسبة تغطية الصادرات غير النفطية.

و قد توصلت نتائج الدراسة الى:

أهمية التجارة الخارجية فى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق التبادل التجارى للسلع و الخدمات ، كما انه يمكن خفض تكاليف الانتاج عن طريق تحرير التجارة الخارجية و يؤدى ذلك الى خفض الاسعار مما يحفز زيادة الاستهلاك و من ثم ارتفاع الطلب على المنتجات مما يدفع المنتجين لزيادة الطلب على العمالة و يؤدى ذلك الى زيادة الدخول.

كما يساعد تحرير التجارة الخارجية فى تنمية الصادرات لرفع معدلات النمو الاقتصادى، حيث ترتبط الصادرات بالنمو الاقتصادى بعلاقة سببية تبادلية، فزيادة الصادرات تؤدى الى زيادة مدخلات مشروعات قطاع التصدير ، و ينعكس ذلك ايجاباً على الانفاق بالداخل و بالتالى انتعاش النشاط الاقتصادى الوطنى و تحقيق معدلات نمو اقتصادى موجبة.

رغم تحرير التجارة الخارجية فى الجزائر منذ بداية التسعينات و لكنها مازالت تعتمد بشكل اساسى على قطاع الطاقة و مازال قطاع التجارة الخارجية عاجزاً عن المساهمة الفعالة فى تنمية الاقتصاد المحلى برغم اعادة هيكلة التجارة الخارجية و المساعدة فى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات التى تعمل فى مجال التصدير .

و قد جاءت توصيات الدراسة كما يلى :

يجب منح السلطات بالجزائر مزيدا من الاهتمام للمنتجات غير النفطية التى تتمتع بميزة نسبية تنافسية ، كما يجب العمل على تنويع هياكل الانتاج الصناعية و الزراعية، و الاهتمام بكل من القطاع الخدمى و تحسينه، و كذلك تنويع مصادر التمويل ، كذلك يتعين على الجزائر وضع استراتيجية لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الأخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يمكنها من المنافسة فى السوق العالمية.

القسم الثانى: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول

الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى

1- مفهوم الهيكل الإقتصادى:

يرى الاقتصادى فرانسوا بيرو أن الهيكل الاقتصاد هو مجموعة النسب و العلاقات التى يتسم بها الكيان الاقتصادى فى وقت و مكان معين . و المقصود بالنسب الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات الكيان الاقتصادى كنسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة و الصناعة فى الناتج القومى و النسبة بين الادخار و الاستهلاك ، و يقصد بالعلاقات العلاقة بين مختلف المكونات المكونة لذلك الكيان مثل العلاقة بين حجم رأس المال المتراكم و الناتج القومى. **(فرانسوا بيرو، 1983)**[1]

2- مفهوم الاختلال الهيكلى للإقتصاد:

يقصد به اختلال علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومى و عدم التناسب بين عناصر و مكونات الهيكل الاقتصادى أو تغير خصائصه الأساسية الى الحد الذى يمكن أن يؤثر فى النمو الاقتصادى و استقراره و ديمومته و يؤدى فى مرحلة لاحقة إلى ظهور العديد من المشكلات و الاختناقات و الازمات فى بنية الاقتصاد القومى.**(سعد الكواز و سمير بهنام، 2010)**[2]

3- مظاهر الإختلال الهيكلى للإقتصاد المصرى:

يعانى الاقتصاد المصرى من اختلالات هيكلية بين عناصره تتصف بالاستدامة لما لها من تأثير سلبى مستمر على الإقتصاد المصرى نتيجة أسباب خارجية تتمثل فى فجوة التجارة الخارجية و أسباب داخلية تتمثل فى فجوة الموارد المحلية.

و فيما يلى تفصيل لأهم الاختلالات الهيكلية للإقتصاد المصرى:

---

[1] فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة عادل ناصر، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2003، ص 38.

[2] سعد محمود الكواز، سمير إبراهيم، أثر التغير الهيكلى فى التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين)، العدد(101)، مجلد (32)، جامعة الموصل، العراق، 2010،ص45.

- **الاختلال السلعى:**

يتصف الاقتصاد المصرى باختلال فى الهيكل الانتاجى لاعتماده على قطاع واحد غالباً دون مراعاة التوازن و التشابك بين القطاعات الانتاجية. حيث يرتفع معدل نمو قطاع الخدمات و تزيد مساهمته النسبية فى الناتج المحلى الاجمالى بمعدل يفوق المساهمة النسبية للقطاعات السلعية.**(عصام مندور، 2011)**[3]

كما يتصف الاقتصاد المصرى بسيطرة قطاع الزراعة على الإنتاج السلعى بصفته قطاع انتاج أولى، بالإضافة الى ضعف المساهمة النسبية لقطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى، و التى تعد زيادة معدل نموها و ارتفاع مساهمتها فى الناتج المحلى من اهم أشكال التطور فى الاقتصاد.**(جميل الأثورى، 2000)**[4]

- **الاختلال بين الاستثمار و الادخار:**

يمثل الادخار المحلى أحد الدعائم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدل التراكم الرأسمالى (الاستثمار) . و نظراً لضعف الادخار المحلى المصرى و قصور دوره فى التكوين الرأسمالى و كحافز للاستثمار ، فإنه يتم اللجوء إلى القروض الخارجية كمصادر للتمويل نتيجة لاختلال هيكل الاقتصاد المصرى. **(السبتى وسيلة، 2006)**[5]

- **الاختلال الخارجى:**

يؤثر الاختلال فى ميزان المدفوعات سلبا على الاقتصاد القومى ، حيث ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى و تنخفض الصادرات نتيجة قصور الأداء الاقتصادى و ترتفع الواردات و ارتفاع المديونية الخارجية و استمرار العجز فى الميزان التجارى. **(يلماظ أكيوز، 2008)**[6]

---

[3] عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلى فى الدول العربية، دار التعليم الجامعى للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2011، ص 146.

[4] جميل حميد الأثورى، الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد اليمنى و سياسات الإصلاح الاقتصادى، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2000، ص 60.

[5] وسيلة السبتى، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الهندسية، القاهرة، 2009، ص 22.

[6] يلماظ أكيوز، الدول النامية و التجارة العالمية الأداء و الآفاق المستقبلية، تعريب السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008، ص8.

المبحث الثانى

الاختلالات الهيكلية فى تجارة مصر الخارجية

1- مفهوم التجارة الخارجية:

تعبر التجارة الخارجية عن مختلف عمليات التبادل التجارى الخارجى سواء فى صور سلع ، أو خدمات ، أو رؤوس أموال، بي أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة و تتكون التجارة الخارجية من عنصريين أساسيين هما الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير المنظورة.**(أحمد عبد الحميد، 2014)** [7]

2- أهمية التجارة الخارجية:

تتمثل أهمية التجارة الخارجية فى الدور الذى تلعبه اقتصادياً و سياسياً و اجتماعيا ، فالتجارة الخارجية تمكن من ايجاد منافذ لتصريف فوائض الانتاج لدى الدولة، كما انها تعمل على إمداد الاقتصاد الوطنى بما يحتاجه من سلع و خدمات لا تتمكن الدولة بإمكانياتها الاقتصادية المحدودة توفيرها، حيث تؤثر الظروف الطبيعية و الجغرافية فى عملية الإنتاج بالإضافة لاختلاف كلفة الإنتاج من دولة إلى أخرى، كما تعتبر التجارة الخارجية بمثابة قناة هامة لنقل التكنولوجيا عبر الحدود، كما تعمل على تشجيع الصادرات و تقوية هياكل البنية التحتية للدول على الأخص النامية منها، كذلك فإنها تعمل على حشد الاستثمار الأجنبى لتحقيق معدلات أكبر للتنمية بما ينعكس على رفاهية الأفراد و المجتمع ككل.**(مازن حلس، 2016)**[8]

3- العلاقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية:

يعانى الميزان التجارى المصرى من عجز مزمن مما يشير الى وجود اختلال هيكلي فى تجارة مصر الخارجية و ينعكس ذلك على ميزان المدفوعات فى شكل اختلال هيكلى و الذى يعبر بدوره واحد من الاختلالات الهيكلية الى يعانى منها الاقتصاد المصرى.**(عبد المطلب عبد الحميد، 1997)9**

4- أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة _رؤية مصر 2030:

يحتاج اصلاح اختلالات الهيكلية في تجارة مصر الخارجية الى خطة طويلة الأجل تتمثل فى أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030. و تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) زيادة التجارة الخارجية لدورها الرئيسى فى التنمية الاقتصادية، من خلال رفع نسبة التجارة

---

[7] أحمد عبد الحميد، دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل حركة التجارة الخارجية بمصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومى، 2014. ص 2.

[8] مازن أحمد محمد حلس، فجوة التجارة الخارجية فى الاقتصاد الفلسطينى و كيفية الحد من تعاظمها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص ص 11-12.

[9] عبد المطلب عبد الحميد، التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة 1952-1995، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، مجلد 5 عدد 2، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 1997، ص ص 52-53.

الخارجية (السلعية و الخدمية) فى الناتج المحلى الاجمالى، كما تستهدف أيضاً خفض عجز الميزان الجارى، بالإضافة إلى زيادة نسبة الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى.

و يوضح جدول (1) أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة _رؤية مصر 2030

جدول(1)

أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة _رؤية مصر 2030

المؤشر	طريقة القياس	الوضع الحالي	هدف 2020	هدف 2030
نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي (%)	يقيس نسبة القيمة الإجمالية للتجارة السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن الانفتاح على العالم	37	45	65
نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	يقيس نسبة (الفائض/ العجز) في ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	2,7-	3-	1
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مؤشر محلي يقيس مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	51	53	57
نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (%)	يقيس مساهمة الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي مثل صناعة الطائرات والحاسب الآلي والأدوية في إجمالي الصادرات الصناعية		3	6

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري – 2015. [10]

10 وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري – 2015.

5- تأثير الاختلال الهيكلى للاقتصاد المصرى على التجارة الخارجية:

يعانى الاقتصاد المصرى من تشوهات عميقة فى البنية الاقتصادية نتيجة التبعية و الاختلالات الهيكلية الناشئة عن المسار التنموى ، الذى أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادى و ارتفاع عجز الموازنة العامة و الميزان التجارى و ازدياد المشكلات الاقتصادية .**(عزت قناوى، 2016)**[11]

6- أهم النتائج المترتبة على اختلال هيكل الاقتصاد المصرى:

- **ارتفاع العجز فى الميزان التجارى المصرى:**

يعد الميزان التجارى بصفته احد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية. و يعود العجز فى الميزان التجارى المصرى إلى تركز السلع الزراعية بالنسبة للصادرات وعدم التنوع الانتاجى ، مما يعرضها لتقلبات الأسعار و قصور قدرتها التنافسية فى السوق المحلى و الدولى ، مما يؤدى لزيادة العجز و الاختلال فى الميزان التجارى ، لزيادة الواردات عن الصادرات . مما يؤثر سلبا غلى النمو الاقتصادى و الاستثمار. **عزت قناوى، (2016)**[12]

- **تراجع معدلات النمو الاقتصادى للقطاعات المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى(GDP):**

يعانى الاقتصاد المصرى من تفاوت فى معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى. و يرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية لكل فترة زمنية مثل اتباع سياسات الاصلاح الاقتصادى.

7- ميزان المدفوعات المصرى (2020/2019-2011/2010):

جدول (2)

مؤشرات ميزان المدفوعات المصرى وفقاً لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى(%) الفترة (2020/2019-2011/2010)

	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020
الميزان التجارى:										
الصادرات السلعية/GDP	11.5	10.5	9.9	9.1	6.6	5.6	9.3	10.3	9.4	7.3
الصادرات البترولية/إجمالى الصادرات	45	48.7	48.3	47.7	39.5	30.3	30.3	34	40.6	32.2
صادرات البترول الخام/الصادرات البترولية	46.7	54.2	56.1	61.9	70.8	62.7	58.8	52.4	42	38.3
الواردات السلعية/GDP	21.5	22.9	21.2	20.9	18.3	17.1	25.1	25.2	22	17.4
واردات غير بترولية/إجمالى الواردات	88.3	79.9	79	77.9	79.7	83.8	79.6	80.2	82.6	85.8
واردات السلع الغذائية و الحبوب/الواردات غير البترولية	21.2	23.4	21	21.7	19.5	21.2	22.6	21.7	20.5	22.6

[11] عزت قناوى، الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري-الأسباب والنتائج، المجلة العلمية التجارة التمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر، 2016، ص ص 10-11.

[12] عزت قناوى، (2016). مرجع سبق ذكره ص ص 11-12.

الواردات البترولية/اجمالى الواردات	7.9	16.6	16.4	18.6	16.2	14.6	17.1	15.8	5ق13	7.3
حجم التجارة الخارجية/GDP	33	33.4	31.1	30	24.9	22.7	34.4	35.5	31.4	24.7
نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية/الواردات السلعية	53.2	46	46.8	43.7	36.3	32.6	36.8	41	42.8	42
الميزان التجارى/GDP	(10.1)	12.3	(11.3)	(11.8)	(11.7)	(11.5)	(15.9)	(14.9)	(12.6)	(10.1)
الميزان الخدمى:										
الميزان الخدمى/GDP	3.3	2.1	1.9	0.3	1.4	1.9	2.4	4.4	4.3	2.5
اجمالى المتحصلات الخدمية / GDP و منها:	3.9	8.1	8.2	6.1	6.6	4.8	6.6	8.6	8.1	5.9
متحصلات قناة السويس/GDP	2.1	2	1.9	1.9	1.6	1.5	2.1	2.3	1.9	1.6
السياحة/GDP	4.5	3.7	3.6	1.8	2.2	1.1	1.9	3.9	4.2	2.7
التحويلات:										
صافى التحويلات/GDP	5.6	7.2	7.1	10.6	6.6	5	9.3	10.6	8.3	7.7
الميزان الجارى/GDP	(1.2)	(3.1)	(2.4)	(0.8)	(3.7)	(5.9)	(6.1)	(2.4)	(3.6)	(3.1)
الحصيلة الجارية/GDP	26.3	25.8	25.2	25.8	19.8	15.5	25.3	29.8	26.2	21.1
المدفوعات الجارية/GDP	27.5	28.9	27.6	26.7	23.5	21.4	31.4	32.2	29.8	24.2
الحصيلة الجارية/المدفوعات الجارية	95.7	89.3	91.5	96.9	84.4	72.4	80.5	92.6	87.9	87.2
الحساب الرأسمالى و المالى:										
Net FDI /GDP	0.9	0.8	1.4	1.4	1.9	2.1	3.4	3.1	2.7	2.1
الميزان الكلى / GDP	(4.1)	(4.4)	0.1	0.5	1.1	(0.8)	5.8	5.1	(0.03)	(2.4)
عدد شهور الواردات السلعية و الخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	4.9	2.5	2.7	2.9	3.4	3.1	5.5	7.2	6.9	6.1

التقرير السنوى ,سنوات متعددة, البنك المركزى المصرى[13]

أسفرت مؤشرات البنك المركزى فى السنوات الأولى التى عاصرت أحداث ثورة 25 يناير خلال العام المالى 2011/2010 عن عجز كلى بميزان المدفوعات قدر بنحو 9.8 مليار دولار (مقابل فائض كلى قدر بنحو 3. 4 مليار خلال السنة المالية السابقة) ، جاء ذلك العجز كنتيجة أساسية لكل من العجز فى حساب المعاملات الجارية بمبلغ قدره 2.8 مليار دولار بمعدل 35.9%.

بلغ العجز الكلى في ميزان المدفوعات 2020/2019 نحو 8.6 مليار دولار مقابل 102.5 مليار دولار خلال العام المالى 2019/2018 ، نتيجة لتراجع صافى المعاملات الرأسمالية و المالية الى 5.4 مليار دولار (مقابل نحو 10.9) أى جاء التراجع بنحو النصف تقريبا بما لا يكفى لتغطية عجز حساب المعاملات الجارية الذى قدر بنحو 11.2 مليار دولار، ويعزى العجز في حساب المعاملات الجارية الى تراجع فائض الميزان الخدمى و

[13] البنك المركزى المصرى،التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

زيادة عجز ميزان دخل الاستثمار. و قد حد من العجز التحسن في عجز الميزان التجارى غير البترولى و ارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل.

و بالتركيز على الميزان التجارى غير البترولى يلاحظ تراجع العجز الى 36 مليار دولار (مقابل 38 مليار دولار) و يعزى ذلك لارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية بنحو 17.9 (مقابل 16.9) نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية نصف المصنعة بمعدل 43%/ و مجموعة المواد الخام بنحو 12.9% المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو 53.9 (مقابل 55 مليار دولار).

بالإضافة الى تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو 53.9 (مقابل 55 مليار دولار)، و انخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية للواردات السلعية بنحو 42 (مقابل 42.8).

و الخلاصة: تعانى مصر من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، و ذلك نتيجة لزيادة الوردات مقابل الصادرات مما يؤكد على أهمية الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية بهدف زيادة الصادرات مساهمة في حل مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث

الاطار المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية بوزارة الصناعة و التجارة الخارجية

1- الهيكل التنظيمى لوزارة الصناعة و التجارة الخارجية:

شكل(1)

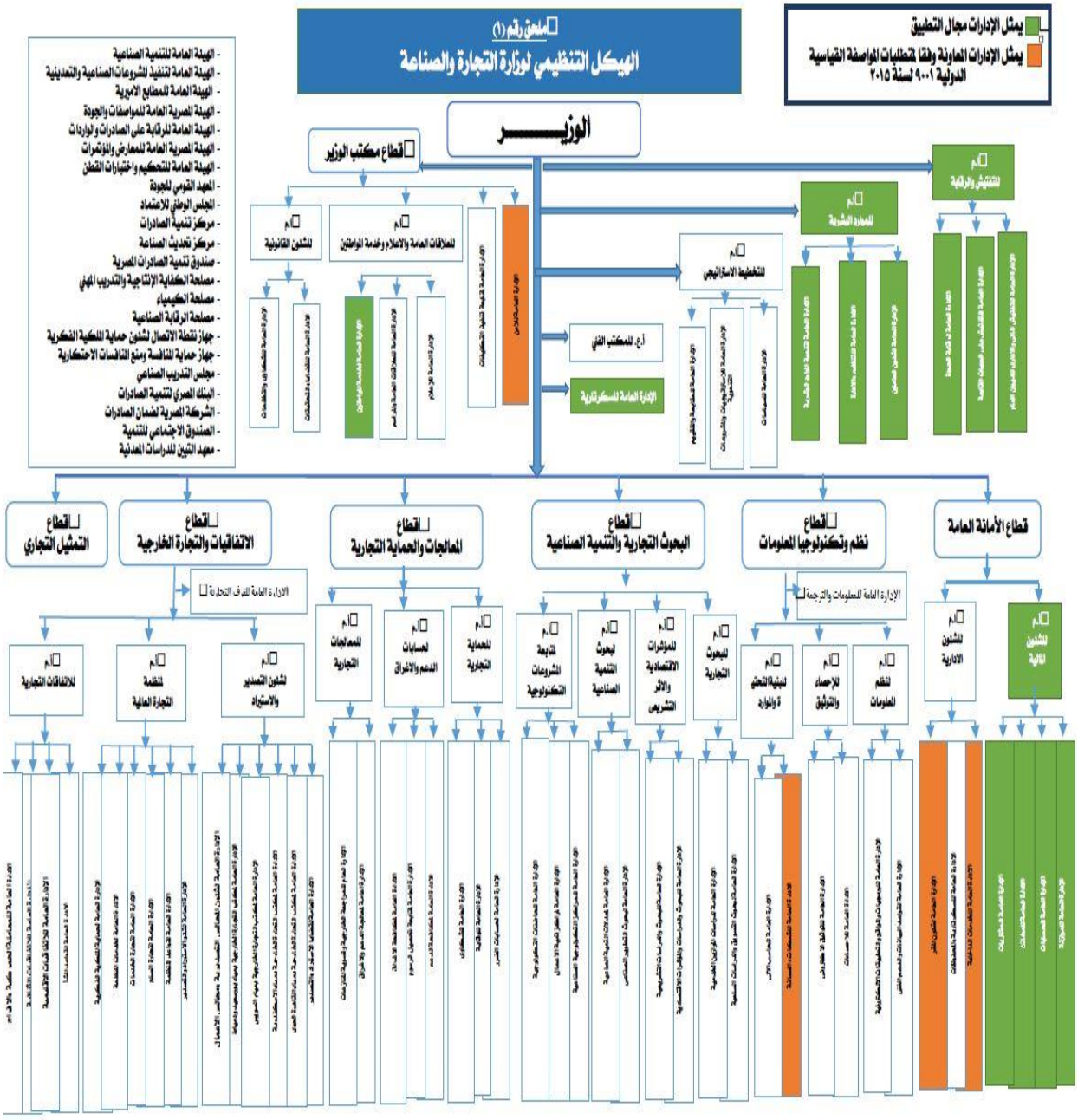

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة.[14]

[14] وزارة الصناعة و التجارة الخارجية المصرية.

و يتضح من هذا البيان أن الهيكل التنظيمى الحالى يفى باحتياجات القطاع الصناعى من حيث تنمية القطاع و الاهتمام بكافة المشروعات سواء كانت صغيرة او متناهية الصغر او متوسطة، بالإضافة الى تركيز معظم برامج التدريب على دراسات جدوى المشاريع الصناعية ، اما بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فإنه لا يتعدى ثلث هذا الهيكل ، فضلا عن ان معظم قيادات الوزارة خلفيتهم صناعية و ليست تجارية.

و قد نصت رؤية الوزارة في ظل خطة التنمية المستدامة 2030 على ان تكون التنمية الصناعية قاطرة للتنمية المستدامة في مصر ، بينما أهملت رؤية الوزارة قطاع التجارة الخارجية. و يعد عجز النقد الأجنبى و تمويل التجارة الخارجية و الزيادة في وردات كل من السلع الاستهلاكية و الوسيطة من أهم التحديات التى تواجه قطاع التجارة الخارجية، بالإضافة الى ضعف مهارات العاملين في القطاع التجارى بسبب ضعف برامج التدريب و تخصيص معظم برامج التدريب للقطاع الصناعى. **حسين صالح، (2020).**[15]

مما سبق تأتى أهمية البحث الحالى الذى يدرس متطلبات تطوير الدور المؤسسى لقطاع التجارة الخارجية، الذى ترتكز عليه التجارة الخارجية، باعتبارها محركاً هاماً للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد بمصر من خلال التركيز على قطاع التجارة الخارجية بوزارة الصناعة و التجارة الخارجية المصرية.

و فيما يلى توضيح للأهم القطاعات الفرعية بقطاع التجارة الخارجية:

أولاً: قطاع التمثيل التجارى:

يلعب التمثيل التجارى الخارجى دوراً كبيراً باعتباره النافذة الرئيسية لكافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية فى مصر وباعتباره مصدراً رئيسياً للمعلومات التى يعتمد عليها فى اتخاذ قرارات هامة فى التعامل مع الدول الأخرى وكذا مع المنظمات والتكتلات الدولية والاقليمية المعنية.

و فيما يلى أهم اختصاصات قطاع التمثيل التجارى:

- العمل على تنمية حركة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية والأنشطة المرتبطة بها مع الدول الأجنبية ومتابعتها.
- عقد اتفاقيات التجارة وبروتوكولاتها السنوية والقيام بالاتصالات وإجراء المباحثات والمفاوضات لإبرام هذه الاتفاقات والبرتوكولات ومتابعة تنفيذها.
- تمثيل مصر فى المنظمات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمجالس السلعية الدولية والتكتلات الاقتصادية ومتابعة أعمالها عن طريق مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج واتخاذ المواقف اللازمة وفقا للتوجيهات والتعليمات الصادرة بشأنها.
- تمثيل ورعاية مصالح الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية فى علاقاتها التجارية والاقتصادية بالجهات الأجنبية مع تقديم الخدمات لكافة الجهات المصرية (قطاع عام أو خاص) بما يحقق مصالح مصر

[15] حسين صالح، (2020). مرجع سبق ذكره ، ص ص 43 – 44.

الاقتصادية ومتابعة تنفيذ العقود المبرمة مع الجهات الأجنبية ومتابعة إجراءات التحكيم فى حال حدوث خلافات والتدخل لدى الجانب الأجنبي لحماية مصالح الجانب المصرى

- الإشراف على تنظيم العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بما يتطلبه من القيام بإجراء المفاوضات الاقتصادية والتجارية لإبرام الاتفاقات الثنائية او متعددة الأطراف ومتابعة إجراءات التصديق عليها
- الاشتراك فى وضع ومتابعة وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادى بين مصر والدول الأجنبية والوكالات الدولية بما فى ذلك الحصول على المعونات والقروض والتسهيلات اللازمة لتمويل التجارة الخارجية.

شكل(2)

ثانياً: قطاع الاتفاقيات و التجارة الخارجية:

يغطى قطاع الاتفاقيات التجارية مجالين واسعين هما:

المجال الأول : التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية وعقد فعاليات التوعية العامة لضمان المشاركة الإيجابية لمجتمع التجارة المصري في المفاوضات والاستفادة من تلك الاتفاقيات.

المجال الثانى : إجراء التحقيقات بغرض حماية الصناعة المحلية من الممارسات التجارية الضارة وغير العادلة من قبل المصدرين أو الحكومات في البلدان الأخرى.

و فيما يلى عرض لأهم اختصاصات المجالين:

أولا: اختصاصات قطاع الاتفاقات التجارية(بموجب القرار الوزاري رقم 430 لسنة 2005)

- تمثيل جمهورية مصر العربية في المحافل الدولية وذلك من خلال المشاركة الفعالة لمصر على كافة لمستويات والمنظمات وفي إطار منظمة التجارة العالمية.
- حماية الاقتصاد القومي لمصر من الممارسات التجارية غير العادلة التي تسبب ضرر للمنتج المحلي.
- التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف وإدارتها بما يتفق والسياسات التجارية لوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- العمل كنقطة اتصال لجمهورية مصر العربية في إطار الاتفاقات التي يتم توقيعها مع التكتلات المختلفة، بما يضمن سرعة التدخل لحل المشكلات الناجمة عن تنفيذ الاتفاقات، وكذا التنسيق مع مختلف الجهات الداخلية وعرض موقف مصري.
- الصياغة القانونية لمشاريع الاتفاقات التجارية ومذكرات التفاهم التي يتم توقيعها بين جمهورية مصر العربية ودول العالم المختلفة.

ثانيا: اختصاصات قطاع التجارة الخارجية (بموجب القرار الوزاري رقم 430 لسنة 2005)

- الاشراف على تنفيذ السياسات التي تتعلق بتحرير التجارة والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية والمعالجات التجارية والنظر والبت في كافة المشكلات المتعلقة بإجراءات تنفيذها استيراداً وتصديراً واتخاذ الإجراءات القانونية عند مخالفتها.
- المشاركة في إعداد الدراسات الخاصة بحركة التبادل التجاري والانشطة المرتبطة بها مع الدول الأجنبية.
- الرد على الاستعلامات المتعلقة بالتبادل التجاري مع الدول أعضاء اتفاقية الجات وكذلك فحص الشكاوى والمشكلات التي يمكن ان تثار في هذا المجال والعمل على تسويتها بما يصون مصلحة مصر وسمعتها التجارية.
- اعداد المقترحات الخاصة بتشجيع الصادرات والدراسات اللازمة لذلك للتعرف على الموارد المتاحة من السلع والاحتياجات الفعلية من هذه السلع بهدف وضع الهيكل السلعي للصادرات والواردات.

- التقدم بالمقترحات التي تهدف الى زيادة الانتاج المحلى وتطويره في ضوء متطلبات الاسواق الخارجية واذواق المستهلكين بها ووضع الخطط لمواجهة المنافسة الخارجية وفتح اسواق جديدة لها بهدف تنمية وتنشيط الصادرات المصرية.
- المشاركة في اعداد واقتراح السياسات الجمركية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك بوزارة المالية وقطاع الاتفاقات التجارية.
- دراسة اتجاهات الاسعار العالمية والمحلية من واقع النشرات الرسمية والدورية وتقارير التمثيل التجاري واقتراح وسائل الاستفادة من هذه الاتجاهات.
- اعداد التحليلات الخاصة بربحية الصادرات والواردات المصرية المختلفة والتوصية بتوجيه الجهود الى السلع التي تحقق أكبر عائد اقتصادي للبلاد.
- دراسة الاوضاع التجارية السائدة في العالم وتطويرها وبيان أثرها على التجارة الخارجية المصرية وعلى الاقتصاد الوطني وكذا النظم والاجراءات الخاصة بالاستيراد في دول العالم لتحديد العوائق التي تعوق الصادرات في إطار حقوق مصر في اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها.

شكل(3)

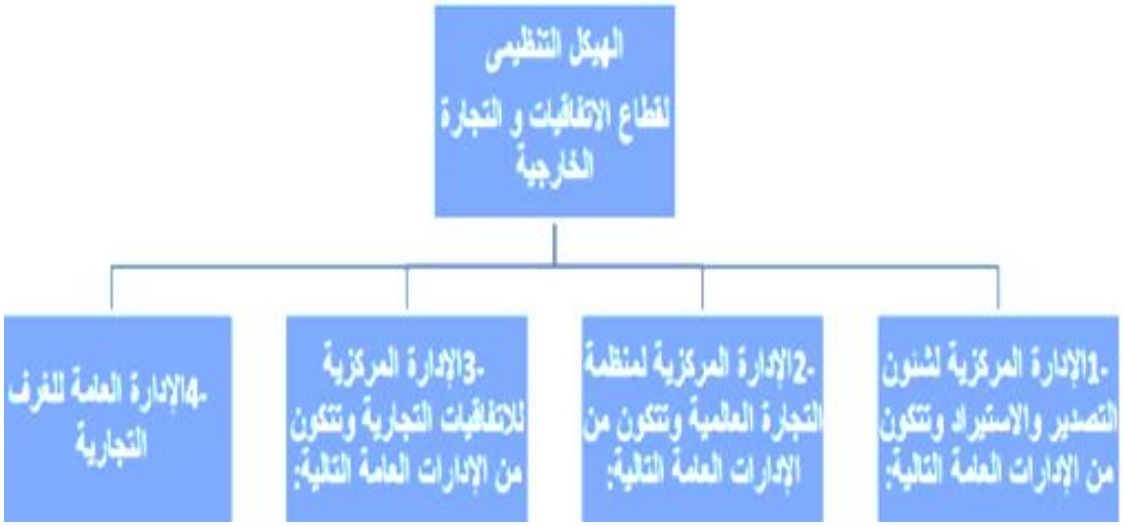

المبحث الرابع

أدوات البحث التطبيقى (الاستبيان و المقابلة الشخصية)

من أجل المعالجة المتكاملة لموضوع البحث قامت الباحثة (تحت الإشراف العلمى المناسب) بإعداد صحيفة استبيان، و قد قامت الباحثة بإجراء مقابلات شخصية لذوى المناصب القيادية في وزارة الصناعة و التجارة، لاستطلاع آرائهم (من خلال الاستبانة) بشأن مشكلات و آفاق التطوير و ذلك في قطاعين من قطاعات الوزارة ، هما قطاع التمثيل التجارى و قطاع الاتفاقيات و التجارة الخارجية .

و فيما يلى أهم نتائج المقابلات و الاستبيانات الميدانية:

أولاً : قطاع التمثيل التجارى

1. تغطى ممثليات التمثيل التجارى 42 دولة من دول العالم بنسبة مئوية قدرها 21% .و تمثل الدول العربية و الافريقية الدول ذات الكثافة النسبية الأعلى للمعاملات التجارية بواقع 11 دولة لكل منهما ، يليها دول الاتحاد الأوربى بواقع 8 دول ، يليها أسيا بواقع 7 دول. بينما مثلت الأمريكيتين و دول شرق أوربا الدول ذات الكثافة النسبية المنخفضة للمعاملات التجارية بواقع 3 دول لكل منهما.
2. يؤدى التمثيل التجارى دوراً أصيلاً و فعالاً لتجارة مصر الخارجية ، من خلال قيام بعثات التمثيل التجارى بالترويج المباشر، و الاجتماعات الثنائية بين المستوردين و المصدريين، و اقامة المعارض، واجراء الدراسات التسويقية والاعلان المباشر و غير المباشر.
3. تمثل القارة الافريقية منذ زمن طويل أحد المقاصد الهامة للتجارة الخارجية المصرية، و تلقى التجارة الخارجية فى الوقت الحالى مزيداً من الدعم عما سبق نظراً لعدة أسباب كالبعد الأمنى لدول حوض النيل، و البعد السياسى خاصة مرحلة ما بعد الثورة و توجهات النظام السياسى الحالى نحو التعاون الافريقى و الاتحادات الإقليمية على مستوى القرن الافريقى ، بالإضافة للتغيرات فى سلاسل الامداد ما بعد الكرونا حيث لجأت مصر إلى خلق فرص جديدة بسبب ارتفاع اسعار الشحن .
4. بالنسبة للمناطق النائية من آسيا و امريكا اللاتينية فإنها لا تمثل مقاصد مهمة للتمثيل التجارى و التجارة الخارجية المصرية، نظراً لارتفاع تكلفة الشحن الشديد مما يؤثر سلباً على تنافسية منتجاتنا و النفاذ للأسواق. حيث أن قطاع التمثيل التجارى يعمل على دعم التوجه السياسى للدولة، فاذا كانت المنطقة النائية تمثل أهمية اقتصادية فهى تمثل مقصد وفقاً للأهمية الاقتصادية و السياسية.
5. بالنسبة لاختيار عناصر بعثات التمثيل التجارى و خاصة عنصرى الشباب و المرأة ، فإنه يتم اختيار الكفاءات البشرية المهمة بناء على امتحان دون تميز لجنس او سن معين. ولكن وفقاً لإتجاه الدولة نحو ترشيد الإنفاق الحكومى، فإنه تم ترشيد عناصر بعثات التمثيل التجارى لتقتصر البعثة على فرد واحد فقط.

6. بالنسبة للسلع و الخدمات ذات الميزة النسبية المرتفعة لمصر فى الأسواق الخارجية الكبيرة المعروفة مثل الاتحاد الاوربى و امريكا، فإنها تختلف من منطقة لأخرى، حيث أنهما يقعان فى قارتين مختلفتين و حولهما دول مختلفة من حيث القرب الجغرافى بالإضافة إلى طبيعة الانتاج المختلفة و اختلاف اسعار الشحن، فضلاً عن الاختلاف بداخل القارة الواحدة. بصفة عامة تتمتع بصر بميزة نسبية فى السلع الزراعية(الموالح – البصل – العنب– البطاطس –الطماطم) ، و السلع الكيماوية و البوليمرات ، و السلع الهندسية (شاشات العرض) ، و المنسوجات (لوجود القطن و الغزل و النسيج المصرى) ، و بعض مواد البناء الموجودة فى الطبيعة (الرخام – الرمل – الاسمنت)، و السلع الغذائية المصنعة (الخضروات المجمدة).
7. لا تمثل السلع التراثية فئة ذات وزن نسبى معقول بالنسبة للصادرات المصرية، و ذلك لضعف انتشار الثقافة المصرية عالمياً، بالمقارنة بالثقافات الأخرى مثل الثقافات الفرنسية و الصينية و الهندية، بالإضافة لانخفاض اعداد المهاجرين المصريين.
8. يقسم الاقتصاديون هيكل الناتج السلعى الى سلع مرتفعة التكنولوجيا و متوسطة التكنولوجيا و منخفضة التكنولوجيا ، لذا ينصح ببحث شراء التكنولوجيا الحديثة و تكثيف الانفاق على البحث العلمى و التحول الرقمى و زيادة الحوافز للشركات لدعم التطور التكنولوجى.

ثانياً: قطاع الاتفاقيات التجارية

1. تتمثل أهم المناطق الجغرافية و الأقاليم التى تستأثر بالنسبة الأكبر من السلع و الخدمات التى يتم تسويقها بواسطة اتفاقيات التجارة كالتالى:
   - أهم اقليم: المنطقة العربية.
   - أهم تكتل: الجافتا (اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى) و أهم دول التكتل: المملكة العربية السعودية
   - أهم السلع محل التبادل : هى السلع الزراعية و الصناعات الغذائية و السلع الهندسية.
2. بالنسبة لأداء القطاع التجارى فى كتل دولية معينة تنخفض القدرة التنافسية لمصر بالنسبة لدول الخليج لضعف البنية التحتية بالنسبة لمجال التصدير بالمقارنة بدول اخرى داخل التكتل.
3. فيما يتعلق بالتبادل التجارى بين الدول العربية وفق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التى تضم الدول العربية كلها تقريباً، بعد دخول مصر للاتفاقية عام 2005، وصلت نسبة التخفيض الجمركى 100% مع الدول الاعضاء فى اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجارى مما ساعد على زيادة حجم التبادل التجارى مقارنة بالأعوام السابقة عن عام 2005 (قبل الاتفاقية)، حيث تتماشى أحكام هذه الاتفاقية مع احكام و قواعد منظمة التجارة العالمية و قواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية. و لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على الموارد المحظور استيرادها و تداولها لأسباب دينية أو صحية أو بيئية.

4. و عما اذا كانت المشاكل الجمركية أم غير الجمركية هى السبب الأساسى لعرقلة التبادل التجارى بين مصر و الدول العربية، من حيث المشاكل الجمركية: فيما يتعلق بالدول أعضاء منطقة التجارة الحرة لا توجد عقبات. و تتمثل المشاكل غير الجمركية فى الظروف التى تعرض لها المنطقة العربية سواء كانت سياسية (الحروب و الانقسامات الداخلية)، او صحية (كرونا)، بالاضافة لعرقلة التبادل التجارى لأسباب فنية كالتعسف فى المواصفات الفنية للسلع الداخلة أو فرض قيود كمية.
5. و بشأن المناطق و الأقاليم الفرعية التى ينصح بالتركيز عليها الفترة القادمة لأهمية فتح أسواق داخلها للسلع و الخدمات المصرية، فهى الدول الافريقية بصفة عامة.

المبحث الخامس

النتائج و التوصيات حول الجانب التطبيقى

تعد التجارة الخارجية محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادى، لما لها من أهمية فى توفير الاحتياجات المحلية من السلع و الخدمات، و توفير النقد الأجنبى اللازم لعملية التنمية . و تعمل مؤسسات التجارة الخارجية على تهيئة المناخ المناسب للتجارة الخارجية من خلال زيادة قدرة الصادرات المصرية على النفاذ الى الأسواق الخارجية و تعزيز تنافسية و تنوع الصادرات المصرية و خلق مزيد من فرص العمل.

و فيما يلى عرض لأهم نتائج و توصيات البحث :

أولاً النتائج:

1. انخفاض عدد الممثلين التجاريين نتيجة الاتجاه الحكومى لترشيد الانفاق.
2. تتمثل أهم التحديات التى تواجه قطاع التجارة الخارجية في:

   عجز النقد الأجنبى و تمويل التجارة الخارجية، و الزيادة في وردات كل من السلع الاستهلاكية و الوسيطة ، بالإضافة الى ضعف مهارات العاملين في القطاع التجارى بسبب ضعف برامج التدريب و تخصيص معظم برامج التدريب للقطاع الصناعى.

3. لا تمثل المناطق النائية مقاصد مهمة للتمثيل التجارى و التجارة الخارجية المصرية، نظراً لارتفاع تكلفة الشحن الشديد مما يؤثر سلباً على تنافسية الصادرات المصرية و نفاذها الى الأسواق الدولية . و حيث أن قطاع التمثيل التجارى يعمل على دعم التوجه السياسى للدولة، فاذا كانت المنطقة النائية تمثل أهمية اقتصادية فهى تمثل مقصد وفقاً للأهمية الاقتصادية و السياسية.
4. تمثل المشاكل الجمركية احد العوائق امام التجارة الخارجية بالنسبة للدول خارج الاتفاقيات الدولية.
5. تتركز تجارة مصر جغرافيا فى المنطقة العربية بنسبة قدرها 50% من اجمالى الدول العربية، و يعود ذلك الى اتفاقية التجارة الحرة العربية 2005.
6. تعتبر القارة الافريقية مقصدا هاماً للتجارة الخارجية نظراً لعدة أسباب منها البعد الأمنى و السياسى.
7. تختلف الميزة النسبية للسلع و الخدمات المصرية فى الأسواق الخارجية طبقاً للبعد الجغرافى و اسعار الشحن بالإضافة لطبيعة الانتاج.
8. تتمتع بصر بميزة نسبية فى السلع الزراعية و السلع الكيماوية و البوليمرات ، و السلع الهندسية ، و المنسوجات، و بعض مواد البناء الموجودة فى الطبيعة و السلع الغذائية المصنعة.

ثانياً التوصيات:

1. رفع كفاءة البنية التحتية في مجال التصدير، خاصة دعم النقل واللوجستيات حتى وصول البضائع للموانيء المصرية، بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.
2. زيادة عدد افراد بعثات التمثيل التجارى، للأهمية دورها فى التجارة الخارجية من حيث الترويج المباشر و الاجتماعات الثنائية بين المستوردين و المصدريين، و اقامة المعارض، واجراء الدراسات التسويقية والاعلان المباشر و غير المباشر.
3. زيادة البرامج التدريبية الموجهة للعاملين بقطاع التجارة الخارجية بما يسهم فى رفع كفاءتهم و صقل مهاراتهم فى مجال عملهم.
4. استمرار التركيز على الدول الافريقية بصفة عامة و دول حوض النيل بصفة خاصة عن طريق إقامة معارض متخصصة (مواد البناء – سلع زراعية – صناعات غذائية).
5. تعزيز جهود زيادة الصادرات السلعية و الخدمية الى المنطقة العربية الشقيقة باعتبارها أهم شريك للتجارة الخارجية المصرية، و خاصة فى ظل الظروف السياسية فى السنوات الأخيرة.
6. أهمية شراء التكنولوجيا الحديثة و تكثيف الانفاق على البحث العلمى و التحول الرقمى و زيادة الحوافز للشركات لدعم التطور التكنولوجى.
7. العمل على خلق ميزة نسبية للسلع التراثية لزيادة قدرتها التنافسية من خلال نشر الثقافة المصرية عن طريق الممثليات التجارية المصرية بدول العالم.

المراجع:

كتب

1. حسين صالح، سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية. سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم (319)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2020.
2. السبتى وسيلة، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار النشر: إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
3. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغيير الهيكلى فى الدول العربية، دار التعليم الجامعى للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2011.
4. فادية محمد عبد السلام، دراسة الاسواق الخارجية و سبل النفاذ إليها، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم (170)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2003.

دراسات و ابحاث

1. أمانى فاخر، المحددات المؤسسية لتدفقات التجارة الدولية: دراسة تطبيقية على مصر، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 38، العدد 2، 2018.
2. سعد محمود الكواز، سمير بهنام، أثر التغير الهيكلى فى التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة من 1985–2008 ، مجلة تنمية الرافدين، العدد(101)، مجلد (32)، جامعة الموصل، كلية الإدارة و الإقتصاد، العراق ، 2010.
3. عبد المطلب عبدالحميد، التغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة 1952–1995، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، عدد 2، مجلد 5، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 1997.
4. عزت قناوي، الاختلال الهيكلى في الاقتصاد المصري–الأسباب والنتائج، المجلة العلمية التجارة التمويل، ع 2، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2016.
5. فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة عادل ناصر، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1983.
6. كهينة رشام، أحمد جميل، تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9 ، العدد 2، جامعة 20 اوت 1955– سكيكدة، الجزائر، 2021.
7. مديحة بن ذكرى بن علو ، شبيان نصيرة، دور اعادة تأطير و إصلاح قطاع التجارة الخارجية فى تنمية الاقتصاد الوطنى الجزائرى: التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، مجلد 4 (العدد 3)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019.

8. نجلاء علام، سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الاقليمية و العالمية، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم (299)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2018.
9. نور الدين هرمز، ثناء أبازيد و غياث أصلان، متطلبات تطوير مؤسسة التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد (4)، القاهرة، 2008.
10. يلماظ أكيوز الدول النامية و التجارة العالمية الأداء و الآفاق المستقبلية، تعريب السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008.

رسائل علمية

1. أحمد عبد الحميد، دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل حركة التجارة الخارجية بمصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومى، 2014.
2. جميل حميد الأثورى، الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد اليمنى و سياسات الإصلاح الاقتصادى، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة و الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000.
3. مازن أحمد حلس، فجوة التجارة الخارجية فى الاقتصاد الفلسطينى و كيفية الحد من تعاظمها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.

مصادر البيانات و المعلومات:

1. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري – 2015.
2. البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.
3. وزارة الصناعة و التجارة الخارجية المصرية.

ملاحق

أهم عناصر استمارة الاستطلاع المقننة لأصحاب المواقع القيادية بوزارة الصناعة و التجارة (قطاع التمثيل التجارى)

1. إلى اى حد تغطى بعثات التمثيل التجارى المناطق الجغرافية المختلفة بالعالم ذات الكثافة النسبية للمعاملات التجارية.
2. إلى اى حد تقوم بعثات التمثيل التجارى بالترويج للمنتجات المصرية و فتح أسواق جديدة.
3. كانت القارة الإفريقية منذ زمن طويل تمثل أحد المقاصد الهامة للتجارة الخارجية المصرية، هل بقى ذلك على وضعه القديم؟ و ما هى أسباب التغير إن حدث؟ و ما هى التوصيات اللازمة لإعادة فتح الأسواق التى "أغلقت و لو جزئيا؟
4. هل تمثل المناطق النائية من آسيا و أمريكا اللاتينية مقاصد للتمثيل التجارى و التجارة الخارجية المصرية؟
5. الى اى حد تفتقر بعثات التمثيل التجارى الى الكفاءات البشرية المهمة و خاصة من عنصرى الشباب و المرأة.
6. من واقع عملكم ماذا ترى من السلع و الخدمات ذات الميزة النسبية المرتفعة لمصر فى الأسواق الخارجية غير الكبيرة المعروفة مثل الاتحاد الأوربى و أمريكا.
7. هل تمثل السلع التراثية فئة ذات وزن نسبى معقول للصادرات المصرية.
8. يقسم الاقتصاديون هيكل الناتج السلعى إلى سلع مرتفعة التكنولوجيا و متوسطة التكنولوجيا و منخفضة التكنولوجيا، بماذا تنصح لرفع مستوى تكنولوجيا السلع المصدرة من مصر للعالم الخارجى.

أهم عناصر استمارة الاستطلاع المقننة لأصحاب المواقع القيادية بوزارة الصناعة و التجارة (قطاع الاتفاقيات و التجارة الخارجية)

1. ماهى أهم المناطق الجغرافية و الأقاليم التى تستأثر بالنسبة الأكبر من السلع و الخدمات التى يتم تسويقها بواسطة اتفاقيات التجارة.
2. ما هو تقييمكم لأداء القطاع التجارى فى كتل دولية معينة، و خاصة دول اتفاقيات الشراكة الأوربية.
3. ما هى انطباعاتكم عن التبادل التجارى بين الدول العربية وفق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، التى تضم الدول العربية كلها تقريباً.
4. هل تشعرون أن المشاكل الجمركية أم غير الجمركية هى السبب الأساسى لعرقلة التبادل التجارى بين مصر و الدول العربية.
5. ماهى المناطق و الأقاليم الفرعية التى تنصحون بالتركيز عليها بالفترة القادمة ، أو ترون أهمية فتح أسواق داخلها للسلع و الخدمات المصرية.